مقدمات ثورة الفاتح من سبتمبر 1969

إعـــــــــداد

منير ماهر محمد هادى
طالب دكتوراه قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس

ملخص البحث باللغة العربية

حصلت ليبيا على استقلالها فى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١م، وقد كان طريق تحقيقه لم يكن بالسهولة المعهودة.

ونحن نعلم جيداً أن هذه البلد كان بها إقتصاد فقير يصل لدرجة العدم قبل عام ١٩٥٢م، إلا أن أهميتها تنحصر فقط فى المجال الإستراتيجى.

وأمام ذلك الأمر تكالبت الدول الأوروبية الكبرى من أجل السيطرة على ليبيا، مثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة، وهذا التكالب حدث قبل وبعد استقلالها.

ومنذ عام ١٩٤٩م قامت بريطانيا بإجراء إتفاقاً مع كل من إيطاليا وفرنسا، هذا الإتفاق نص على إعطاء برقة لبريطانيا وكذلك إعطاء فزان لفرنسا لقربها من تونس إحدى مستعمراتها، وأخيراً إعطاء طرابلس لإيطاليا.

هذا الإتفاق تم تحطيمه تماماً بسبب الموقف المصرى تجاهه، فقد قامت مصر بمجهود كبير فى كافة المحافل الدولية كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

بعد حصول ليبيا على الإستقلال، حرصت بريطانيا على التوصل لإتفاق مباشر مع ليبيا يتعلق بالتحالف والصداقة، هذا الأمر لقى قبولاً من جانب النظام الليبى، وبالأخص الملك إدريس السنوسى والدكتور محمود المنتصر رئيس الحكومة الليبية

فى المقابل كانت مصر قد نجحت فى إنهاء حكم النظام الملكى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢م بواسطة جمال عبد الناصر قائد حركة ٢٣ يوليو ، فهذا الرجل المصرى حاول إحباط الإتفاق المشار إليه الذى تم بين ليبيا وبريطانيا.

ضم هذا الإتفاق أو تلك المعاهدة سبعة مواد وكان معها ملحق إتفاق عسكرى ومالى، ووقعت فى ٢٩ يوليو ١٩٥٣م.

وخلال تلك الفترة التى أعقبت توقيع معاهدة التحالف الليبية البريطانية أرادت مصر التدخل لإنهاء الأزمة الإقتصادية داخل ليبيا، إلا أن هذا الأمر قوبل برفض عاصف من جانب كل من الملك إدريس السنوسى وبريطانيا.

استطاعت بريطانيا بواسطة تلك المعاهدة السيطرة على كافة المجالات مثل أوجه الحياة داخل ليبيا السياسية والإقتصادية والإجتماعية وكذلك الثقافية.

وكانت بريطانيا خلال عام ١٩٥٤م على موعد مع صراع وصدام بدأته مع عبد الناصر داخل ليبيا، وافتعلت ضغوطاً من أجل إنهاء تواجد مصر داخل ليبيا.

وأصلت بريطانيا ضغوطها وصدامها مع النظام المصرى مثل مساهمتها لحلف بغداد وتخليها عن تمويل مشروع السد العالى عام ١٩٥٦م، وكان نتاج تخليها عن هذا الأمر هو قيام عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦م.

الجدير بالذكر هو تحفظ النظام الليبى تجاه تأميم شركة قناة السويس ، بسبب معاهدة التحالف مع بريطانيا عام ١٩٥٣م، لذلك أبدى موقفاً سلبياً تجاه الهجوم الذى حدث على الأراضى المصرية فى أكتوبر ١٩٥٦م، من جانب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ، واستمر النظام الليبى فى موقفه هذا أثناء اجتماعات القمة العربية، فقد تعلل إدريس بأن صحته لا تسمح للحضور.

كانت ليبيا على موعد خارق، فقد اكتشف البترول لأول مرة بأراضيها عام ١٩٥٩م، وكان نتاج هذا الإكتشاف هو إنهاء الأزمة الإقتصادية التى ألمت بها منذ عام ١٩٤٥م.

استمر النظام الليبى فى ممارساته السلبية منذ نهاية عام ١٩٦٤م، وتفشى الفساد داخل جنبات الدولة، كما رفض وجود الثقافة المصرية داخل ليبيا.

ومع تعرض مصر لنكسة يونيو ١٩٦٧م، استمر كما هو فى إتباع سياسته الخائبة، ولهذه الأسباب قاد معمر القذافى الجيش الليبى لإنهاء حكم الأسرة السنوسية فى حركة حصلت على تأييد الشعب الليبى عرفت بثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م.

The Summary in English

Libya independent in 24, December, 1951, this road isn't easy.

We know that this country had poor economic before 1952, but had strategic position.

So, many European countries wanted to controllable in Libya.

Example, Britain, France, Italy and United state of America, especially before and after Independence of Libya.

Since 1949, Britain worked agreement with Italy and France,

This agreement wanted give give first part called Barca to Britain, this thing happened with France, she wonted the second part in Libya, It's called Fazzan Because it's nearest Tunisia.

Finally Tripoli this a greement wanted give that part to Italy.

The agreement finished because Egyptian situation.

Egypt had many Workes in all the fields, by example in United Nation level , the Arab countries University level.

After the dependence of Libya Britain wanted agreement with Libya especially the friendship.

This subject had agreeable to Libyan regime, especially the king Idris and **Mr. Hahmoud Elmontaser** the president of government in Libya

In 23, July, 1952 Egypt finished the royal regime by **Gamal Abdel Nasser** the chef of revoluation, this Egyptian man wanted disappoint the agreement between Libya and Britain.

This agreement consist in seven point, it's happened in 29, July, 1953, Egypt wanted to finish the economic problem in Libya, but king Idris refuse, also Britain refuse this point.

By this agreement Britain had controllable in all the field, example life in Libya "politically, economically, socially and culture".

In 1954 Britain had struggle with Nasser in Libya, and made many stress for leave Egypt in Libya.

She made many problem with the Egyptian regime, example Baghdad Union and the building of high dam.

Nasser can answered by control the Suez Canal in July, 1956.

The Libyan regime rufuse this point because friendship agreement with Britain in 1953 and he made dirty situation especially the attack which happened in October, 1956 in Egyptian Land by Britain and France and Israil.

Economic problem in Libya had finished in 1956 because the petroleum.

In the last Libyan regime made dirty work since the end of 1964.

He refuse the Egyptian Culture in Libya and made dirty situation in the sixth day war in June, 1967.

For this reason Al-Qathafi can led the army in revoluation which called the first of September, 1969.

استند النظام الليبى خلال عهد إدريس السنوسى على ثلاث قوى أساسية وهما القبائل، والزوايا السنوسية، وقوات الأمن الخاصة.

القوة الأولى أخذت تتهاوى بعد اكتشاف البترول أواخر عام 1959م، حيث أغرى أبناء العشائر ونقلهم من الحياة البدائية إلى حياة غلب عليها الطباع الحضرية، وخلال ذلك الوقت حدث تغيير فى نظام الملكية داخل ليبيا، وكان من المنتظر ازدياد قوة النظام القبلى عقب حصولها على الإستقلال مطلع عام 1952م.

فبالرغم من توزيع الأراضى الزراعية على القبائل، إلا أن ذلك لم يحدث الأثر المأمول، وعلى العكس فقد ساهم ذلك التوزيع فى انحصار الملكيات الكبيرة فى أيدى القليل من الليبيين، وكان من المنتظر قياما لدولة الليبية بتدعيم الزوايا التى استردتها بعد الاستقلال، فقد بدأت الحكومة الليبية فى تخصيص احد بنود الميزانية لمساعدة تلك الزوايا، ووضعت تحت إشراف ناظر الخاصة الملكية، والذى كان أداه لحكم إدريس السنوسى ، وكان يعين بتوجيهات من بريطانيا بمقتضى معاهدة التحالف عام 1953م [1].

وحاول إدريس السنوسى إيجاد قوة مادية تكون درعاً واقياً له ولنظامه الحاكم، لعدم وجود جيش بالشكل المطلوب لوقوعه فريسة للهيمنة البريطانية بمقتضى معاهدة التحالف، لذا قرر إدريس تشكيل قوات آمن خاصة فى فبراير 1963م، وعكف على زيادة ميزانية تلك القوات، حيث قدرت بأربعة عشر مليون جنيه ليبي، فى المقابل عمد لتقليص ميزانية الجيش، التى قدرت بتسعة ملايين جنيه ليبي فقط عام 1967م، واستمر فى مشكله خلال عامى 1968م، 1969م، وسرعان ما تسبب ذلك الإجراء فى حدوث إستياء الرأى العام داخل ليبيا[2].

كان المجتمع الليبى قد شهد ظهور طبقتان جديدتان عقب استثمار ثروة البترول الأولى وهى الطبقة الراسمالية عام 1959م والثانية هى الطبقة العاملة، إتجهت الأولى إلى تنفيذ المشروعات التجارية الإستهلاكية كتشييد المبانى الفاخرة ، واضطر النازحون للمدن إلى استثمارها بأسعار مرتفعة الأمر الذى ساعد على تسرب الأجور العالية الخاصة بالأيدى العاملة إلى جيوب هذه القلة من المحتكرين، فهؤلاء هم الذين جنوا ثمرة الثروة النفطية.

وكان بإمكان الرأسمالية الناشئة الإستثمار فى الزراعة والمراعى على الأقل، إلا أنهم لم يتجهوا لذلك بسبب الضغوط البريطانية الواقعة عليهم، هذه الضغوط جعلت ليبيا تتجه لإستيراد الحوم من بريطانيا، بعد أن كانت لعهد قريب مصدراً هاماً للحيوانات[3].

وحول السياق ذاته كلفت الأمم المتحدة بتشكيل لجنة تعهدت بدراسة أحوال ليبيان وتمكنت إبان تشكيلها من إيضاح أنواع المعونة الفنية التى طالبت بها ليبيا، وبالرغم من ذلك فضلت الحكومة الليبية بقيادة محمود المنتصر المساعدات التى جاءت نتاج لمعاهدة التحالف المبرمة مع بريطانيا عام 1953م ، وقلصت حاجتها للمعونات الآتية من مصر، واستمرت بذلك بريطانيا فى احتلال مركز الصدارة تجاه إقامة المشروعات العمرانية داخل ليبيا حتى عام 1958م [4].

ومع إتساع نطاق الأعمال داخل ليبيا قررت الحكومة الليبية برئاسة عبد المجيد كعبار اللجوء للخبرات البريطانية لإدارة البلاد وتجاهلت الخبرة المصرية، الأمر الذى ساهم فى إنتقال روح الفساد إلى المواطنين الليبيين الذين انغمسوا فى سلك الإدارة ، فهؤلاء كانوا يعملون بتوجيهات غير مباشرة من جانب بريطانيا[5].

حاول كعبار تنفيذ بعض الإصلاحات، غلا أنها كانت فى جوهرها أشياء شكلية ، مثل إعادة توزيع الدوائر الانتخابية، وإقرار مبدأ التصويت السرى خارج المدن الليبية ، وإدخال وجوه موالية لأفكارها داخل البرلمان ، إلا أن هذه العناصر لم تكن إصلاحية، فقد فشلت فى معالجة إحدى قضايا الاختلاس المتعلقة بطريق فزان، والذى أقيم من أجل إغراء شركات البترول على التنقيب داخل ليبيا[6].

وكانت حكومة كعبار قد قامت بإرساء عطاء إنشاء الطريق على شركة ساسكو التى يمتلكها عبد الله عابد السنوسى، وكان يتعامل مع الشركات البريطانية ، وبررت حكومة كعبار قيامها بإرساء العطاء عليه مدعيه بأن شركته قد تقدمت بأدنى عطاء، حيث تعهدت ببناء الطريق مقابل مليون وتسعمائة ألف جنيه ليبي ، إلا أن الحقيقة اتضحت بواسطة صاحب العطاء نفسه، حيث ذكر أن العطاء كان يتعلق بجزء من الطريق، وأكد أنه طالب بأربعة ملايين جنيه أخرى من حكومة كعبار[7].

اعتبرت هذه القضية نموذجاً للفساد الذى انتشر فى أجهزة الدولة الليبية، لذلك قرر إدريس مواجهة هذا الفساد خوفاً من أن يزج بإسمه فى أتون تلك القضية الشائكة، وبمرور الوقت إزداد موقف حكومة كعبار حرجاً ، وتوالت أخطاؤها فى معالجة القضية، ولم يجد كعبار مفراً لإنهاء ذلك الأمر سوى التقدم بالإستقالة، ومن هنا ضاع الموضوع الأصلى للقضية داخل خضم أزمة وزارية[8].

بدأ إدريس السنوسى يستشعر القلق خلال الحقبة الأخيرة من عهده تجاه جيل المثقفين من الليبين لتحمسهم لأفكار عبد الناصر التحررية ضد الوجود البريطانى ، لذلك جاء بحكومة محمد عثمان الصيد أواخر عام 1960م، فقد شهد عهد هذه الحكومة محاكمة كبرى لمثقفى ليبيا، بلغ عددهم 159 شخصاً معظمهم من

الشبان الجامعيين فى ديسمبر 1961م، وكالعادة حاول إدريس تهدئة الرأى الثائر من تصرفات حكومة محمد عثمان، فقرر إقالتها وتعيين دكتور محيى الدين فكينى خلفاً له على رأس الحكومة فى مارس 1963م [9].

حاول فكينى إجراء إصلاحات هامة بارجاء الدولة، وحارب الفساد الذى تغلغل بها، ولعل إدريس السنوسى أراد بذلك التغيير وضع السياسة الإصلاحية فى موضع التجربة العملية، ومن ثم إرضاء الرأى العام الشعبى الذى ضاق كثيراً من موالاته لبريطانيا، وبالرغم من كل هذا فقد فشل إدريس فى تحمل حكومة فكينى أكثر من عام ، هذا الأمر انطبق على بريطانيا أيضاً ، بسبب قيام حكومته بتقليل الإعتماد على الشركات التابعة لبريطانيا ، ومن ثم محاولتها لإخضاع إقتصاد البلاد.

عجز فكينى عن مواجهة مسألة قوات الآمن الخاصة التى شكلها إدريس بالتنسيق مع بريطانيا، فتعرض لمساومات محمود بن بويقيطن مدير أمن برقة ، قابلها فكينى بالرفض التام، وتأكد فكينى أنه بصدد مؤامرة منظمة، فطلب من إدريس سرعة التدخل وإقالة بويقيطن، إلا أنه فوجئ برفض طلبه.

وبمرور الوقت شعر الرأى العام الشعبى داخل ليبيا بالإستياء والحزن، بعد أن رأى تجاهل إدريس لحضور مؤتمر القمة العربية الأول بالقاهرة عام 1964م، وسرعان ما قامت المظاهرات المناهضة لذلك التصرف، إزاء هذا طالب فكينى مجدداً بإقالة بويقيطن، إلا أن إدريس كعادته أبدى رفضه لذلك الأمر، وكان المشهد الحتمى لحكومة فكينى الإستقالة[10].

استدعى إدريس محمود المنتصر لكى يشكل حكومة جديدة خلفاً لمحيى الدين فكينى فى يناير 1964م، ولم يمض وقت طويل حتى كان عليه أن يواجه أول مشكلة كبيرة، فقد ألقى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر خطاباً فى 22 فبراير 1964م، أكد فيه خطورة وجود القواعد الأجنبية الموجودة فى ليبيا على الأمة العربية كلها، وسرعان ما أدى ذلك إلى تأجيج غضب الشعب الليبى على حكومة المنتصر.

حاول المنتصر تهدئة غضب الشعب، حيث كلف حسين مازق وزير خارجيته ببدء مفاوضات الجلاء مع بريطانيا والولايات المتحدة، وأكد المنتصر أن بريطانيا قد أبدت قبولها لمبدأ تصفية قواعدها الموجودة داخل ليبيا، مشيراً إلى أن هذا قد يتطلب بعض الوقت حتى ينفذ بالشكل اللائق، وخلال هذه الفترة نجح المنتصر فى التخلص من المعارضة التى أثارت أمر القواعد البريطانية وذلك بحل مجلس النواب، وقرر إجراء الإنتخابات ، هذه الإجراءات أسعدت إدريس ، الذى لم يستطع إخفاء مشاعره الطيبة تجاه بريطانيا، عندما اقترح التنازل عن عرشه عقب مطالبة مجلس النواب ببحث أمر القواعد العسكرية البريطانية ، هذا

الأمر انطبق أيضاً على محمود المنتصر فقد انتقل هو الآخر إلى طبرق لممارسة الضغط على المعارضة فى ظل تواجد الأسطول البريطانى بها[11].

وبعد إبرام صفقة الأسلحة البريطانية الكبرى مع حكومة المنتظر عام 1968م ، والمعروفة بصفقة القرن فقد إزدادت مشاعر الإستياء من نظام إدريس السنوسى، وأدرك الجيل الجديد حتمية التغيير الجذرى داخل الدولة الليبية، وبالرغم من ذلك حاول إدريس استعادة ما تبقى من نظامه ، فبعد إزدياد السخط الشعبى بسبب موقف حكومة محمود المنتصر وسياستها غير التوافقية مع سائر الليبيين، قرر إدريس إقالتها فى مارس 1965م، عقب تدهور صحة المنتصر[12].

وجاء حسين مازق خلفاً له فى 21 مارس 1965م، واستمر فى تنفيذ الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية (1963 – 1968م) ، وأبدى كراهيته لبعض الرجال المحيطين بإدريس السنوسى مثل عبد الله عابد السنوسى، وأمام ذلك أرسل مازق إلى إدريس تقريراً يبين فيه تجاوزاته المالية، وبعد هزيمة الدول العربية فى يونيو 1967م، نظمت بعض المظاهرات المناهضة لذلك الحدث ، لذا عجز حسين مازق عن مواجهة الغضب الشعبى، وبالتالى سارع بالتقدم بالإستقالة فى 29 يونيو 1967م [13].

جاء عبد القادر البدرى خلفاً لحسين مازق فى أول يوليو 1967م، وبدأ عمله بالصدام مع عمال الشحن، الذين أرادوا الإمتناع عن تصدير البترول إلى بريطانيا لدعمها غير المباشر لإسرائيل فى عدوانها على مصر ، لذلك بأدر البدرى فى اعتقال العمال، وعكف على قطع أى إتصال بين النقابات الليبية واتحاد نقابات العمال العرب، وفى المقابل واصل إدريس إمتناعه عن المشاركة فى مؤتمر القمة الطارئ الذى عقد بالخرطوم منتصف أغسطس 1967م ، إلا أنه أراد تحسين صورته أمام شعبه، فأعلن عن مساهمته فى الدعم المالى للدول المتأثرة بالعدوان الاسرائيلى، هذا الإجراء لم يسعف إدريس وحكومته على تحسين صورتهما المهتزة وسرعان ما ازداد سخط الرأى العام أكثر من ذى قبل، فقرر إدريس السنوسى إقالة حكومة عبد القادر البدرى فى أكتوبر 1967م [14].

تولى عبد الحميد البكوش مسئولية إنقاذ ما تبقى إنقاذه من شعبية إدريس السنوسى التى تضاءلت، وبالرغم من ذلك استمرت حكومته فى سياستها القائمة على التقصير والتجاهل تجاه معالجة القضايا العربية، وتعامل مع هذا المر من منظور إقتصادى ، فهو الذى شغل من قبل منصب مستشاراً لإحدى الشركات البريطانية، كما تفاوض على صفقة الأسلحة المشار إليها المعروفة بصفقة القرن، وافتعل أزمات عديدة مع بعض الحكومات غير المحبة لبريطانيا ولتواجدها داخل ليبيا[15].

هكذا إزدادت معدلات الفساد بشكل مكثف داخل ليبيا خلال الفترة من عام 1964م وحتى عام 1969م، وصاحب هذا الأمر عدم الإستقرار من الناحية السياسية، وتهاوت شعبية إدريس لإستمراره فى سياسته الموالية لبريطانيا ، وتجاهله للدول العربية وعلى رأسهم مصر.

هناك مظهر آخر يؤكد عدم وجود الإستقرار السياسى فى ليبيا وهو تعاقب الحكومات تلو الأخرى خلال مدة ليست بالكبيرة، فقد حاولوا موالاة إدريس السنوسى وبريطانيا باستثناء حكومة الدكتور محيى الدين فكينى ، التى هدفت إلى تغيير هذه السياسة القائمة على الخضوع لبريطانيا، لذا فإن أهم مظاهر التغيير التى ترتبت على قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969م كانت تتعلق فى جوهرها بتوجهات السياسة الخارجية لليبيا.

هوامش البحث:

(1) وثائق الخارجية المصرية، محفظة (1) ، ملف (8) ، تحت رقم 1/86/746، ج (2) ، تقارير صحفية للسفارة المصرية فى ليبيا، "تقرير السفير المصرى بليبيا للخارجية المصرية بشأن أحوال ليبيا السياسية خلال الفترة من عام 1967م وحتى عام 1968م، ص ص 168، 169.

(2) مضابط مجلس النواب الليبى، الفصل التشريعى التاسع عشر، جلسة (39) ، السبت 26 أبريل 1969م ، "استجواب سالم بن الكعبى المقدم للحكومة بشأن تقليص إدريس لموازنة الجيش المعتمدة لعام 1969- 1970م، ص 2568.

(3) Lemonde, French Journal, Issue No. 2501, Sat., 13, Dec., 1969, p. 2 www.Google.com.

(4) أحد الفنيش، المجتمع الليبى ومشكلاته ، طرابلس ، 1969م، ص 141.

(5) وثائق الخارجية المصرية، محفظة (4)، ملف (68)، رقم 3/7/242، ج (2)، التقرير النصف سنوى خلال الفترة من يناير وحتى يونيو 1960م ، إعداد مصطفى عبد القوى ، ص 18.

(6) صلاح العقاد ، ليبيا المعاصرة، معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ، 1970م ، ص ص 146، 147.

(7) U.N., Year book, 1952, 1954, 1961, New york, 1962, pp. 14, 28.

(8) مضابط مجلس النواب الليبى، الفصل التشريعى العاشر ، جلسة (68)، جلسة غير اعتيادية، الخميس 23 يوليو 1960م، وهى لمناقشة قضية عطاء الطريق الرابط بين إقليم فزان والبحر المتوسط "استجواب النائب محمد بن عيسى نائب طرابلس"، ص 648.

(9) وثائق الخارجية المصرية، محفظة (4) ، ملف (68)، تحت رقم 3/7/242، ج (2) ، التقرير السياسى الشهرى لشهر ديسمبر 1961، طرابلس، يناير 1962، ص ص 22، 23.

(10) الطاهر أحمد الزاوى، أعلام ليبيا، دار المنار الإسلامى، لبنان ، 2004م، ص ص 68، 69، الأهرام، العدد 27886، الأربعاء 17 أبريل 1963م، ص 2.

(11) جامعة الدول العربية، المحاضر الختامية لجلسات دور الإجتماع التاسع والثلاثين الاستثنائى على مستوى القمة العربية الأولى بالقاهرة فى يناير 1964، ص ص 28، 29، محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضى والحاضر، مركز الدراسات الليبية، أوكسفورد ، 2004م، ص 164.

(12) مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسى، "وثائق وصور"، مطبعة الأهرام، القاهرة، 1992م، ص ص 31، 32.

(13) السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية الأمريكية (1940- 1992)، ط (1) ، مركز الحضارات ، القاهرة، 1994م، ص 68.

(14) سالم الكبتى، ليبيا مسيرة الإستقلال ، "وثائق محلية ودولية"، ج (3) ، ط (1) ، الدار العربية للعلوم ، القاهرة، 2012م، ص 124.

(15) سامى حكيم ، هذه ليبيا، مكتبة الأنجلو ، القاهرة، 1970م، ص 216.